تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية

حالة ولاية بسكرة

من إعداد الأستاذين: بن عيشي عمار وعمري سامي

الأستاذ: بن عيشي عمار

الرتبة: أستاذ مساعد-ا-

الوظيفة:أستاذ مساعد

المؤسسة:جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية

الهاتف النقال: 0557774014

العنوان الالكتروني: benaichi_ammar@yahoo.fr الفاكس: 033750862

الأستاذ:: عمري سامي

التخصص: إدارة أعمال

الرتبة: أستاذ مساعد-ب-

الوظيفة:أستاذ مساعد

المؤسسة: جامعة تبسة

الهاتف النقال: 0551261726

العنوان الالكتروني: omrisami@hotmail.fr

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، ومن اجل تحقيق ذلك قام الباحث باختيار عينة عشوائية عددها 90 مفردة من مجتمع الدراسة والمتمثل في شركات المساهمة بولاية بسكرة، وزعت عليهم استبانه وتم التحقق من صدقها وثباتها حيث شملت على 20 فقرة موزعة على من ثلاثة محاور،وهي: وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة، توفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة، توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح. وتم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي spps، حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون، وأشارت نتائج الدراسة إلى:

- وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة
- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة
- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح من خلال:

الكلمات الدالة: الحوكمة، الإفصاح، جودة التقارير المالية

Abstract:

This study aimed at examing investigate the effect of applying the rules of corporate governance on accounting disclosure and the quality of financial reporting case study of joint-stock companies of Algeria, in order to achieve this, the researcher selected a random sample of 90 single of the study population and of companies to contribute to the mandate of Biskra, have been distributed questionnaires was verified its validity where the test included 20 items distributed on three axes, namely: there is a basis for the tight and effective government rules, the provision of viable role of stakeholders in the methods of the exercise of government rules, it provides elements of disclosure and transparency for all stakeholders. Was the introduction of the data to the computer and processed using the statistical program spps, where extracted averages and standard deviations, and Pearson correlation coefficient, The results of the study was to:

- The existence of the basis of the tight and effective government rules
- Viability role of stakeholders in the methods of the exercise of government rules
- Viability of disclosure and transparency to all stakeholders through:

Key words: corporate governance, disclosure, quality of financial reporting

مقدمة:

بدأ الاهتمام بمصطلح الحكومة في عقد التسعينيات من القرن العشرين وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من تداعيات و الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات العالمية.

وقد بدأ الاهتمام بوضع معايير للحكومة بعد تفجر الكثير من القضايا والمشكلات المرتبطة باستغلال السلطة وقلة الشفافية وعدم الإفصاح عن الأوضاع المالية لكثير من المؤسسات حول العالم.

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية و الإفصاح من قبل الجهات ذات المصلحة لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة التي من شانها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في شركات المساهمة من اجل توفير معلومات محددة بغرض استخدامها،والسياسات المحاسبية الملائمة كما يتجلى دور الإفصاح في توفير والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في:

" " ما هو اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة الجزائرية"؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

هناك علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة ودورها في الإفصاح – المحاسبي وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة.

– هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة.

– هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

التعرف على الايجابيات ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.

الوقوف على دور الإفصاح والشفافية وتأثره بقواعد حوكمة الشركات.

الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد حوكمة الشركات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في التأكيد من أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وذلك من خلال إبراز أثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

المنهج المستخدم:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الذي ينسجم مع طبيعة وإغراض الدراسة من المصادر المكتبية والمتمثلة في المراجع العلمية، أما المصادر الأولية فتمثلت في الاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة والمتمثلة في مدير ي وأصحاب القرار في شركات المساهمة محل الدر اسة بولاية بسكرة.

هيكل الدراسة:

من اجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

I- الإطار النظري:

أولا- الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

1- مفهوم حوكمة الشركات

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد كتاباتها واختلاف وجهات نظرهم، وذلك على حسب العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وفيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات:

" الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"[1].

كما تعرف أيضا بأنها " النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة"[2].

يقصد بها أيضا "المنهج المتبع من قبل أصحا ب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها. كما تعبر الحوكمة المؤسسية أيضا عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعنى كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها

---

[1]- طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007، ص: 4.

[2] - OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet : http://www.oecd.org.

وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى الطويل، والتأكيد عل ى مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، والتأكيد على أن الإدارة التنفيذية مراقب ة بشكل يضمن قيامها بالأعمال"[1].

2- أهمية الحوكمة وأهدافها

ويتم التعرض إلى أهمية الحوكمة وأهدافها على الترتيب.

أ- أهمية الحوكمة

يساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد في ما يلي:[2]

- التطبيق السليم لقواعد الحوكمة في تحسين أداء السهم، وتعظيم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم ويؤدي إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة على الأجل الطويل نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها، وإجراءاتها المحاسبية، والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين.
- تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية؛ وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي...الخ.
- تطبيق قواعد الحوكمة يعطي الشركات قدرة أكبر في الحصول على التمويل اللازم، ويخفض تكاليف رأس المال، ويحقق أداء أفضل، ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح.
- يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها،
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرأ حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق استقرار أسواق المال والتنمية والاستقرار الاقتصادي.
- توفير الحماية لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.

ب- أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة العديد من الأهداف ومن أهمها:[3]

- محاربة الفساد بكل صورة سواء كان فسادًا ماليًا أم محاسبيًا أم سياسيًا.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.

1- عماد محمد أبو حجيلة وعلام حمدان، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبة حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد، الأردن، ص:5.

2- بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة، 2009، ص ص: 7 - 8.

3 - رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، على الموقع:
http://site.iugaza.edu.ps/rmotair/files/2010/02

- تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

-تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

- تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الدمج أو السيطرة بناءًا على أسس سليمة بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء،

- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.

-زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.

3- قواعد حوكمة الشركات

من أجل بناء نظام سليم للحوكمة أو إصلاح نظام حوكمة قائم قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بوضع هيكل متكامل لنظام الحوكمة مشتملا على مبادئ حوكمة الشركات واعتبرت هذه المبادئ بمثابة مرجعيات للاستعانة والاسترشاد بها والتي يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات بما يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقًا مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

- ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة.

- المعاملة المتساوية للمساهمين بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية.

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين وغيرهم كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح.

1- نفس المرجع السابق،ص75

- الإفصاح والشفافية بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفء ومستقل.

- يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسئوليات مجلس الإدارة وبحيث أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسئوليات والحقوق والواجبات والمزايا والبدلات والأجور والمكافآت، ومن أهم مسئوليات المجلس مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة.

ثانيا- الإفصاح المحاسبي وتأثره بقواعد الحوكمة

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة[1].

حيث يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة إعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن وضعية الشركة المالية.

2- **أنواع الإفصاح**

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالأتي:[2]

أ- **الإفصاح الكافي**:ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية، وبما أن المستثمر من أهم فئات مستخدمي البيانات المالية فغن الإفصاح يكون كافيا عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار، وتشكل المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تؤمنه التقارير المالية.

1- زغدار احمد سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) "، مجلة الباحث، العدد السابع،2009 -2010 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 84.

2- حسين علي خشارمة، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، العدد 01، 2003، ص: 91.

ب- الإفصاح العادل:يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات، ويكون الإفصاح عادلا عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.

ج- **الإفصاح التام:**يرتبط هذا النوع من الإفصاح بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية، وقد يترتب على هذا الإفصاح العديد من السلبيات التي قد تؤثر على المنشأة ومساهميها.

3- مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:[1]

أ- الاهتمام بالمعلومات غير المالية

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية ، إحصائيات التشغيل،...الخ، أو وصفية مثل : مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة ، الكفاءة الإدارية ...الخ. وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار

- تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

ب- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجموع

1- أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان: قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، ص ص: 13 – 14.

المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال ، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد و أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

ج– تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار ان الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية، –تحقيق إمكانية التحديث الفوري، تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

ثالثا– جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها:

1– مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. و يقصد كذلك بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

2 – العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:[1]

أ -المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

ب - المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ج - المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

د - قاعدة بيانات: وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

1– القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، .عمان، 2000، ص:30.

3- خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعتمد الجودة في هذا الإطار على مجموعة من الخصائص أهمها[1]:

- الملائمة
- المصداقية
- الدقة
- التوقيت المناسب
- الفهم والاستيعاب
- الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات
- الكفاية

4- انعكاسات قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المحاسبية

يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل : مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، فضلا عن اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الو صول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.[2]

1- ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص: 56 – 57.

2- المرجع نفسه، ص ص: 61 – 62.

II- الدراسة الميدانية

أولا: منهجية الدراسة الميدانية

1- أدوات جمع المعلومات: قام الباحثان بإعداد استبانه لمعرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية تكونت الأداة من مجموعة من المحاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال.

الجدول رقم(01): المحاور الدراسة وعدد فقرات كل مجال

الرقم	المحور	عدد الفقرات
01	وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة	07
02	توفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة	07
03	توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	06
	المجموع	20

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

كما تم استخدام مقياس ليكرت likert الخماسي في جميع أسئلة الاستبيان والمتكون من:

5	4	3	2	1
موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق طلاقا

2- صدق وثبات الاستبيان:

- صدق الاستبيان:

وتم التحقق من صدق الأداة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من الأساتذة متخصصين في المحاسبة ولهم خبرة طويلة في هذا المجال من جامعة محمد خيضر ببسكرة، وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة،وبناء على ملاحظات الأساتذة تم تعديل أداة الدراسة.ولتحديد الصدق الداخلي لأداة الدراسة تم استخراج معامل الارتباط بين كل محاور الدراسة عند مستوى معنوية(α =0.05) حيث كان معامل الارتباط قويا وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

- ثبات الاستبيان:

من اجل استخدام معامل ثبات للأداة تم استخدام معامل كرونباخ الفا من اجل تحديد الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(02): نتائج معادلة كرونباخ الفا لمحاور الدراسة

الرقم	المحور	قيمة الفا
01	وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة	0.740
02	توفير مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة	0.695
03	توفر مقومات الافصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.678
	المجموع الكلي	0.881

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

وتشير القيم الواردة في الجدول أن الأداة تتمتع بدرجة ثبات مناسبة وتفي بأغراض هذه الدراسة

3- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطى في شركات المساهمة بولاية بسكرة وعددها13 شركة وهي عبارة عن شركات فرعية تابعة لشركات الأم المتواجدة في الجزائر العاصمة .

تم تحديد عينة الدراسة بطريقة عشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة وبلغ عددها 90مفردة، وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، واسترد منها 70 مفردة

الجدول التالي يوضح أسماء الشركات وعدد أفراد العينة

الجدول رقم(03): شركات المساهمة وعينة الدراسة

شركات المساهمة	العينة	العينة المستردة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	06	04
القرض الشعبي الجزائري	04	03
البنك الخارجي الجزائري	03	02
بنك التنمية المحلية	02	01
البنك الوطني الجزائري	08	06
صندوق التوفير والاحتياط	11	09
الصندوق الوطني لتعاون ألفلاحي	06	04
مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	07	05
المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	08	07
المؤسسة الوطنية للمياه	11	09
المؤسسة الوطنية للنسيج	10	09
مطاحن الزيبان	09	08
مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية	05	04
المجموع	**90**	70

4- أساليب التحليل الإحصائي:

بعد جمع البيانات وترميزها بالطرق الإحصائية المناسبة،وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائيةspss، فقد استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل الارتباط بيرسون ومعادلة كرونباخ الفا.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض

1- وصف خصائص عينات الدراسة:

الجدول رقم(04): خصائص عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	60	85.7
	أنثى	10	14.3
	المجموع	**70**	**100**
السن	20-25	9	12.9
	26-30	13	18.6
	31-35	29	41.4
	36-فما فوق	19	27.1
	المجموع	**70**	**100**
المستوى الوظيفي	مجلس الإدارة	27	38.6
	مدير	25	35.7
	أخرى	18	25.7
	المجموع	**70**	**100**
المستوى التعليمي	ابتدائي		
	متوسط		
	ثانوي	25	35.72
	جامعي	45	64.28
	المجموع	**70**	**100**
مدة الخدمة	اقل من5 سنوات	12	17.1
	من 5 -10سنوات	13	18.6
	10من-15سنة	16	22.9
	15من فأكثر	29	41.4
	المجموع	**70**	**100**

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أن أغلبية أفراد العينة هم من الذكور والبالغ عددهم60 بنسبة 85.7% وهذا راجع إلى طبيعة الأعمال التي ترجي بالمؤسسة التي لا تتناسب مع خصائص النساء.
- أن اغلب أفراد العينة يزيد سنهم عن 30 سنة
- يلاحظ أن اغلب أفراد العينة هم جامعين بنسبة64.28%
- أن اغلب أفراد العينة تزيد مدة خدمتهم بالمؤسسة عن15 سنة

– أما المستوى الوظيفي فهو موزع كالتالي: مجلس الإدارة بنسبة38.6% مدير بنسبة35.7% أخرى بنسبة25.7%

2– تحليل نتائج الدراسة:

ا– وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة

الجدول رقم(05): تحليل فقرات المجال الأول (وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة)

رقم المحور	المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تناسب متطلبات قواعد الحكومة مع مقدار الافصاح في شركات المساهمة محل الدراسة	2.59	1.378	01
02	تقوم شركات المساهمة محل الدراسة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	2.47	1.164	02
03	هل قوانين الشركات المطبق في الجزائر يكفل للمساهمين الحق في انتخاب او عزل أعضاء مجلس الإدارة	2.19	1.195	04
04	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة	2.30	1.554	03
05	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحكومة لأداء الشركات	2.59	1.419	01
06	تقوم الهيئات الرقابية في شركات المساهمة بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحكومة	2.3	1.554	03
07	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في شركات المساهمة	2.59	1.419	01

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة) مرتبة تنازليا حسب متوسط حسابي لكل فقرة كما يلي:

1.في الفقرة رقم1 والفقرة رقم5 والفقرة رقم7 بلغ متوسط حسابي2.59 مما يدل على أن " تناسب متطلبات قواعد الحكومة مع مقدار الإفصاح في شركات المساهمة محل الدراسة" و" يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحكومة لأداء الشركات" و "توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في شركات المساهمة".

2. في الفقرة رقم2 بلغ متوسط حسابي2.47 مما يدل على أن " تقوم شركات المساهمة محل الدراسة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة ".

3. في الفقرة رقم4 والفقرة رقم6 بلغ متوسط حسابي2.30 مما يدل على أن " يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحكومة" و" تقوم الهيئات الرقابية في شركات المساهمة بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحكومة".

4. في الفقرة رقم3 بلغ متوسط حسابي2.19 مما يدل على أن " قوانين الشركات المطبق في الجزائر يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة ".

ب- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة

الجدول رقم(06): تحليل فقرات المجال الثاني (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة)

رقم المحور	المحور	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	2.19	1.195	05
02	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة	3.07	1.386	01
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	2.84	1.431	02
04	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	2.20	1.336	04
05	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات	2.13	1.191	06
06	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	2.23	1.182	03
07	تم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال إلي الشركات	1.97	1.351	07

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة) مرتبة تنازليا حسب متوسط حسابي لكل فقرة كما يلي:

1.في الفقرة رقم2 بلغ متوسط حسابي3.07 مما يدل على أن " وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة ".

2. .في الفقرة رقم3 بلغ متوسط حسابي2.84 مما يدل على أن " يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم ".

3. في الفقرة رقم6 بلغ متوسط حسابي2.23 مما يدل على أن " يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية ".

4. في الفقرة رقم4 بلغ متوسط حسابي2.20 مما يدل على أن " يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء ".

5. ي الفقرة رقم1 بلغ متوسط حسابي2.19 مما يدل على أن " يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون ".

6. في الفقرة رقم5 بلغ متوسط حسابي2.13 مما يدل على أن " يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات ".

7. في الفقرة رقم7بلغ متوسط حسابي1.97 مما يدل على أن " تم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال إلي الشركات ".

ج- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

الجدول رقم(07): تحليل فقرات المجال الثالث (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)

رقم المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
01	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	2.11	1.28	05
02	يتم الإفصاح عن للمساهمين عن وجود ممارسة اوسلوك غير أخلاقي	2.19	1.195	04
03	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	2.59	1.378	01
04	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية	2.47	1.164	02
05	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	2.19	1.195	04
06	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته	2.31	1.49	03

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) مرتبة تنازليا حسب متوسط حسابي لكل فقرة كما يلي:

1.في الفقرة رقم3 بلغ متوسط حسابي2.59 مما يدل على أن " يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة ".

2.في الفقرة رقم4 بلغ متوسط حسابي2.47 مما يدل على أن " يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية ".

3.في الفقرة رقم2 بلغ متوسط حسابي2.31 مما يدل على أن " يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته ".

4.في الفقرة رقم2 والفقرة [illegible] بلغ متوسط حسابي2.59 مما يدل على أن " يتم الإفصاح عن للمساهمين عن وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي "و" يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء".

5.في الفقرة رقم1 بلغ متوسط حسابي2.11 مما يدل على أن " تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة ".

3- اختبار الفروض:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المساهمة محل الدراسة
وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة	معامل الارتباط	0.835
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	70

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول من الجدول أعلاها أن قيمة مستوى الدلالة تساوي0.000 وهي اقل من0.05 كمان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.835 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه بين وجود مقومات أساس محكم وفعال لقواعد الحكومة ودورها في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة

الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية

		لشركات المساهمة محل الدراسة
توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة وزيادة درجة في الإفصاح	معامل الارتباط	0.921
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	70

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول من الجدول أعلاها أن قيمة مستوى الدلالة تساوي0.000 وهي اقل من0.05 كمان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.921 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات تدعم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة

المحور	الإحصاءات	جودة التقارير المالية لشركات المساهمة محل الدراسة
توفر مقومات الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط	0.885
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	70

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

من الجدول من الجدول أعلاها أن قيمة مستوى الدلالة تساوي0.000 وهي اقل من0.05 كمان قيمة معامل الارتباط تساوي 0.885 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير لشركات المساهمة محل الدراسة.

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحكومة من خلال:

تناسب متطلبات قواعد الحكومة مع مقدار الإفصاح في شركات المساهمة محل الدراسة

توفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحكومة لأداء الشركات

توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في شركات المساهمة".

2- توفر مقومات دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحكومة من خلال:

- وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.

إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.

3- توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح من خلال:

الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.

الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الافصاحات الإجبارية.

توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة وقف الباحثان على بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائر ية.

- العمل على بذل الجهود للمتابعة المستجدات المتعلقة بقواعد الحكومة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

- الاسترشاد بالجوانب الفكرية الحكومة الشركات لإجراء الدراسات والبحوث في هذا الجانب للوصول الى إطار علمي وفلسفي متكامل لحوكمة الشركات يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي.

قائمة المراجع:

1- طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007، ص: 4.

2- بهاء الدين سمير علام، أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية، مركز المديرين المصري، القاهرة ،2009، ص ص: 7 – 8.

3- أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان: قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض،

4- القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، .عمان، 2000، ص:30.

5- ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، بحث مكمل لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص: 56 – 57.

6 - OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet : http://www.oecd.org.

7- رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، على الموقع: http://site.iugaza.edu.ps/rmotair/files/2010/02/Article

8- زغدار احمد سفير محمد، "خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"، مجلة الباحث، العدد السابع،2009 -2010 ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 84.

9- حسين علي خشارمة، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، العدد 01، 2003، ص: 91.

10- عماد محمد أبو حجيلة وعلام حمدان، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبة حول مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد، الأردن، ص:5.